الأمم المتحدة

A/C.4/62/SR.20

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
24 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد محمد ..... (السودان)

المحتويات

البند ٣٢ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

07-58834 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣٢ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع) (A/62/13 و Add.1، 64، 181، 282، 312 و 361)

١ - **السيدة سبولياريتش** (سويسرا): قالت إن التحسينات البرنامجية التي وردت في تقرير المفوّض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (A/62/13 و Add.1) ينبغي أن تقتَرن، من الناحية الميدانية والتنظيمية على حدٍ سواء، بالتقييم والمتابعة. وأضافت أن الإصلاحات التنظيمية للوكالة بدأت تظهر نتائج مؤقتة ومشجِّعة وينبغي مواصلتها.

٢ - وقالت إن موظفي الأونروا يعملون في بيئة مقيّدة بشكل استثنائي، وهي بيئة خطيرة بالنسبة لبعض منهم. فالتدهور المستمر للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة في غزة، أمر يدعو إلى القلق. ويجب على جميع الأطراف المعنية إعطاء موظفي الأونروا إمكانية الوصول إلى هذه الأرض دون قيود؛ وإسرائيل نفسها مطالبة بالتوقّف عن فرض تغييرات للمعابر الحدودية بالنسبة لشحنات الأونروا مخالفة للترتيبات الدولية المتفق عليها، وسداد أي مبالغ تم تحصيلها.

٣ - وأضافت أنه ينبغي للبلدان التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين بسخاء أن تساعد الأونروا على اتخاذ نهج استراتيجي تجاه إدارة برامجها. وتعتزم سويسرا أن تظل شريكاً يُعوّل عليه للوكالة في كافة النواحي، وسوف تستجيب بصورة مرنة للاحتياجات الخاصة كلما نشأت. وسوف تعمل على سبيل المثال بصورة وثيقة مع السلطات اللبنانية والأونروا، وتنظر في رعاية مشاريع لمساعدة السكان المشرّدين من مخيّم نهر البارد في لبنان لحين إعادة بناء المخيّم.

٤ - **السيد ديزدار** (تركيا): أعرب عن الأمل في اغتنام الفرصة التي يتيحها الزخم الجديد في الحوار الإسرائيلي الفلسطيني لتمهيد الطريق نحو التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة تستند إلى رؤية البلدين، إسرائيل وفلسطين، ليعيشوا جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ولكن حكومته في الوقت نفسه تتابع التطورات على الأرض بقلق بالغ. فالتدابير الأُحادية الجانب التي لا تحقق شيئاً سوى البؤس والحرمان لا يمكن أن تعود بالفائدة على أحد. وقد حان الوقت لبدء حوار سياسي حقيقي في الشرق الأوسط، ويجب على كلا الجانبين في هذه المرحلة الحرجة الحالية العمل بأقصى درجات ضبط النفس حتى لا تتعرّض احتمالات السلم الدائم للخطر.

٥ - وقال إن مستقبل اللاجئين الفلسطينيين يُعَد مُكوّناً مهماً لأي خطة سلمية، ولكن توجد أيضاً أبعاد إنسانية خطيرة. فاللاجئون يعيشون في ظروف مأساوية وسوف تتزايد الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية للتراع على الأبرياء. ومع تدهور الأمور، يصبح من العسير بشكل متزايد الحفاظ على عمليات الإغاثة الإنسانية الفعّالة. وقال إن إنجازات الأونروا تستحق كل الثناء: فقد أصبحت رمزاً لعمل المستحيل في بيئة مستحيلة.

٦ - وترحّب تركيا بالإصلاح الجاري داخل الأونروا لزيادة فعاليتها. وقال إنه بوصفه رئيساً للفريق العامل المعني بتمويل الأونروا، يحث المجتمع الدولي على تقديم دعمه الكامل للوكالة في تلبيتها للاحتياجات الحرجة للاجئين الفلسطينيين. وأضاف أن حكومته التي تلتزم بأهداف الأونروا وولايتها، زادت من تبرعاتها السنوية واستجابت أيضاً للنداءات الطارئة، فقدّمت مؤخراً منحة غذائية تزيد قيمتها على مليون دولار للاجئين المشردين في شمال لبنان. وبالاقتران مع دعم حكومته لهذه الوكالة، تقدِّم الحكومة أيضاً مساعدة مباشرة للشعب الفلسطيني عن طريق خطة

عمل تكميلية تشمل الأمن والتعليم والتمويل العام وبناء المؤسسات والصحة والزراعة.

٧ - **السيد نايق** (الهند): لاحظ أن هناك إحفاقاً جماعياً في التصدي للأزمة التي تواجه الأونروا، والتي تمس مباشرة رفاه اللاجئين الفلسطينيين وقدرة الأونروا على الوفاء بمسئولياتها، ومن شأن هذا الإحفاق أن يترك آثاره في نهاية الأمر على الموقف الملتهب بالفعل في المنطقة.

٨ - وأضاف أن أول التحديات يتمثل في أزمة تمويل الأونروا. فعجز الميزانية يتزايد مع زيادة الطلب على المساعدة. ومخيمات اللاجئين المزدحمة بسكانها تحتاج إلى تحسين خدماتها الأساسية بعد عدة أجيال. والمعابر الحدودية المغلقة، والوضع المالي الخطير للسلطة الفلسطينية نتيجة للمقاطعة الدولية، والنزاع الداخلي فيما بين الفلسطينيين أرغم كثيراً من اللاجئين على طلب المساعدة لأول مرة بعد عقود من الاعتماد على النفس.

٩ - وقد ازدادت حالة انعدام الأمن الناتجة عن شدة الفقر بين السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بسبب الحالة الأمنية الخطيرة في غزة والضفة والغربية. وفي الوقت نفسه أدّى التوسّع المستمر في المستوطنات الإسرائيلية وبناء الجدار العازل إلى زيادة إحساس الشعب الفلسطيني بالحصار.

١٠ - وبالتوازي مع القيود المالية، استمر نطاق عمليات الأونروا في التراجع. فالشواغل الأمنية أرغمتها على إجلاء موظفيها من غزة، كما أن وصولها إلى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة غير مؤكد. وأضاف أن احتجاز إسرائيل لموظفي الأونروا - وهو أمر غير مقبول على أسس إنسانية - وفرض رسوم على عبور السلع الإنسانية عن طريق الموانئ الإسرائيلية زاد من حدته الإغلاق المتكرر بصورة زائدة لنقاط العبور الحالية القليلة إلى غزة. كذلك فإن قرار قصر العبور على نقطة حدودية واحدة من شأنه أن يزيد من تدهور الحالة الميئوس منها.

١١ - وقال إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لن تُحَل إلا عن طريق حل شامل للنزاع الذي طال أمده في الشرق الأوسط. فالدائرة الحالية للعنف والعنف المضاد تجعل آفاق التوصل إلى سلم في نهاية الأمر أمراً بعيد الاحتمال. وإلى أن يتم إقرار سلام يقبله الطرفان، يجب دعم الأونروا بصورة كاملة، بوصفها المصدر الأول للإغاثة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين.

١٢ - **السيد إدريس** (مصر): قال إن الأونروا قامت بدور رائد في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٩. ولكن من المؤسف أن معاناة الشعب الفلسطيني ظلت تتصاعد؛ فالأوضاع الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة تزداد سوءاً نتيجة للاحتلال القائم والممارسات المعروفة التي تصاحبه، وهذا كله يقضي على الدافع للوصول إلى تسوية سلمية. ثم أن الإغلاق المتكرر للمعابر وتصاعد العنف يزيدان من العبء الواقع على الأونروا التي تواجه بالفعل صعوبات على الأرض بسبب النقص الواضح في الموظفين الدوليين وعدم كفاية التمويل. ولهذا فإنه يأمل في أن يعمل الاجتماع القادم بشأن الشرق الأوسط على إحياء عملية السلام ويؤدي إلى تحسينات ملموسة في الوضع الإنساني للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

١٣ - وأضاف أنه ينبغي بذل كل الجهود لضمان اضطلاع الأونروا بمهمتها الإنسانية، ولتحقيق هذه الغاية يُعَد التركيز على احتياجاتها من الموظفين والتمويل أمراً أساسياً. وتشمل القضايا الأخرى التي يلزم التصدي لها في الأراضي الفلسطينية المحتلة انتشار الفقر المتزايد، والبطالة وسوء التغذية، والكساد الاقتصادي وانقطاع الخدمات الصحية الأساسية وغيرها من المرافق. وفي هذا السياق، فإن تهديدات الحكومة الإسرائيلية

بقطع إمدادات المياه والكهرباء عن قطاع غزة تبعث على القلق، على الأقل نظراً لمسؤوليتها القانونية القائمة عن الوضع الإنساني هناك، برغم انسحابها من جانب واحد.

١٤ - ومن بين هذه القضايا أيضاً عمليات الإغلاق، وحظر التجوّل، والمناطق العسكرية ونقاط التفتيش في الضفة الغربية مما يعرقل ليس فقط الحياة اليومية للسكان، بما في ذلك الوصول إلى العمل والتعليم والمرافق الصحية، وإنما يعوق أيضاً تقديم الأونروا لمساعدتها الإنسانية للاجئين الفلسطينيين. وقال إن حرية الحركة التي تُعَد حيوية بالمثل لتوصيل الإمدادات الغذائية، من شأنها أن تساعد أيضاً على تبديد شعور الفلسطينيين بالإحباط والعزلة، وتؤدي في نهاية الأمر إلى بناء الثقة لاستئناف عملية السلام، والوصول إلى حل دائم لإنهاء الاحتلال، ويسمح بإقامة دولة فلسطينية مستقلة لها مقومات البقاء. غير أن المحاولات التي تُبذَل في هذا الاتجاه سوف تكون في مهب الريح إذا استمر التدهور الاجتماعي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى جانب العنف والغضب والتطرف الذي من المحتّم أن يسببه هذا الوضع.

١٥ - وقد تفاقمت أيضاً حالة الفقر والمعاناة لدى عائلات اللاجئين الفلسطينيين بسبب بناء الجدار العازل الذي أدانته مصر مراراً باعتباره عملاً غير مشروع. وينبغي لإسرائيل أن تلتزم بفتوى محكمة العدل الدولية وقرارات الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع وذلك بإزالة الجدار والتوقّف عن مواصلة بنائه. وتتطلع مصر إلى تحقيق نتيجة ناجحة من الاتصالات الحالية بين حكومة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية والتي تهدف إلى استئناف المفاوضات بشأن جميع المسائل المتعلقة بالحل النهائي، بما في ذلك مسألة اللاجئين والتي تخص وكالة الأونروا. وقال إن طلب الأونروا لمزيد من الموظفين الدوليين - وهو طلب له ما يبرره - ينبغي معاملته بأقصى قدر من الجدّية، وينبغي بذل الجهود لزيادة التمويل الذي يقدمه المانحون من أجل التصدي لمشكلة الموارد المتناقصة. وينبغي أيضاً تعزيز الاستجابة الدولية للنداءات من أجل تقديم المساعدة الإنسانية والطارئة بغية تمكين الأونروا بدورها من التصدي لآثار الهجمات الإسرائيلية المستمرة على المدن والمخيمات الفلسطينية. وتدعم مصر بالكامل عمل الأونروا وهي على استعداد لتقديم المساعدة التي تحتاجها.

١٦ - **السيد منصور** (تونس): قال إن الأونروا تتحمل مسؤولية ضخمة وتقوم بدور حيوي في الجهود الدولية لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين، غير أن الصعوبات التي تواجهها في تنفيذ برامجها تُعَد سبباً مستمراً للشعور بالقلق البالغ. وأضاف أن ممارسات الدولة القائمة بالاحتلال لا تنتهك فقط حقوق الفلسطينيين وإنما تستهدف أيضاً أنشطة الأونروا عن طريق تقييد حرية حركة موظفيها وعرقلة اللاجئين. ولهذا فإنه يكرر النداء باتخاذ تدابير عاجلة لتمكين الأونروا من القيام بدورها الإنساني، الذي تتضح أهميته من ارتفاع عدد اللاجئين الفلسطينيين المستفيدين من خدماتها الآن إلى ٤,٦ مليون شخص.

١٧ - وأضاف أنه يؤيد النداءات من أجل بذل جهود إضافية لتأمين الدعم المادي للأونروا لكي تستمر في تقديم الحدّ الأدنى من الخدمات لهؤلاء اللاجئين، خاصة على ضوء حالات الطوارئ التي تتكرر بصورة متزايدة. وأعرب عن أمله في أن تضاعِف البلدان المانحة والمضيفة على حدٍ سواء من دعمها الذي يحظى بكل تقدير للأونروا حتى تتمكن من تلبية الاحتياجات الملحّة من قبيل تنفيذ برنامجها الإصلاحي وإنهاء العجز في ميزانيتها. وقد دأبت تونس على تقديم الدعم المادي والسياسي للأونروا في مهمتها للتخفيف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين وتعزيز الأوضاع التي تفضي إلى الاستقرار الإقليمي. وأضاف أن التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة للأزمة في المنطقة من شأنه أن يضع الأساس في واقع

الأمر للأمن والاستقرار، ويكفل استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وينهي معاناته اليومية.

١٨ - **السيد شودري** (بنغلاديش): لاحظ أن التدهور المنتظم للحالة في قطاع غزة والضفة الغربية ولبنان، كما أكده تقرير المفوض العام (A/62/13 و Add.1)، أمر يثير قلقاً عميقاً. وقال إن العمليات العسكرية والنزاع في قطاع غزة ولبنان في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ تركت ٠٠٠ ٣٢ من السكان المشردين من ديارهم وسارع موظفو الأونروا كعادتهم دائما لمواجهة الموقف بالتفاني والالتزام وغالباً في ظروف تهدد حياتهم ودون أن يحصلوا على بدل المخاطر الذي تقرره الأمم المتحدة.

١٩ - وأضاف أن التوسيع غير الشرعي للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، والبناء غير المشروع للجدار العازل في الضفة الغربية، وما يرافق ذلك من نظام للتصاريح والإغلاق، قد زاد من تعقيد حياة الفلسطينيين بصورة خطيرة عن طريق عرقلة وصولهم إلى أعمالهم أو مصدر رزقهم، أو الحصول على السلع والخدمات الأساسية. ونتيجة لذلك ارتفع مستوى الفقر بين الفلسطينيين بنسبة ٣٠ في المائة. وفضلاً عن هذا، فإن القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة موظفي الأونروا ومركباتها تعرقل عمليات الإغاثة بصورة خطيرة، كما أن فرضها لضرائب على الأونرا يُعَد انتهاكاً واضحاً آخر للقانون الدولي.

٢٠ - وقال إن الأونروا تستحق الثناء على تشجيع الأنشطة المدرّة للدخل للسكان ذوي الدخل المنخفض، ومما يبعث على إحساس بنغلاديش بالرض،ا وهي من دعاة اتباع نهج الائتمانات الصغرى، أن ترى أن الأونروا قد شرعت في مثل هذا البرنامج. وينبغي التوسع في هذا البرنامج وأن يركّز بشكل خاص على تمكين النساء الفلسطينيات الفقيرات.

٢١ - وتستحق الجهات المانحة والبلدان المضيفة الثناء على مساعدتها للاجئين الفلسطينيين وعلى دعم الأونروا وعملياتها، وينبغي أن تستجيب الآن بسخاء للنداء الطارئ الذي وجَّهه اللاجئون من مخيم نهر البارد في لبنان. ويستحق المفوض العام وموظفو الأونروا الشكر على التزامهم وعملهم الجاد في مواجهة الصعوبات المستمرة.

٢٢ - **السيد الشماري** (المملكة العربية السعودية): قال إن الرقم الحالي الذي يبلغ ٤,٥ مليون لاجئ فلسطيني يثير التساؤل عن المسؤولية الجماعية للدول الأعضاء تجاه الشعب الفلسطيني بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وهذا الرقم يُسلط الضوء أيضاً على الدور الجوهري الذي تقوم به الأونروا في هذا الصدد، بينما يكشف في الوقت نفسه عن القُبح الحقيقي للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والذي يثير تساؤلات أخرى عن الممارسات الإسرائيلية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني يومياً. وأضاف أن الدولة القائمة بالاحتلال تقوم بلا توقف بعرقلة جهود الأونروا وغيرها من المنظمات الإنسانية للوفاء بولاياتها عن طريق احتجاز موظفيها وفرض ضرائب ورسوم بما يخالف الاتفاقات الدولية. وقال إن هذه التدابير القمعية التعسفية، وخاصة إغلاق المعابر، أدّت إلى توقف مشاريع البنية الأساسية وترتبت عليها تكاليف إضافية بلغت آلاف الدولارات لتخزين الأغذية التي مُنِعَت الأونروا من تسليمها للاجئين. وأضاف أن أيّاً من هذه التدابير ليست له علاقة بالأمن العسكري على عكس ما تدّعيه إسرائيل.

٢٣ - وقال إن المملكة العربية السعودية تعلّق أهمية كبيرة على القضايا الإنسانية، وخاصة المسألة الفلسطينية، التي أيّدتها عن طريق مساهمات بملايين الدولارات طول السنين من خلال قنوات متنوعة، بما في ذلك الأونروا. وبينما تعتبر المملكة العربية السعودية مثل هذه المساعدة واجباً إسلامياً تجاه أشقائها العرب، إلا أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لن

تُحَل عن طريق الدعم المالي وحده؛ فالدعم السياسي يعتبر حيوياً أيضاً، خاصة من المجتمع الدولي. وأدان بشدة أعمال العنف والجرائم التي ترتكبها إسرائيل يومياً ضد الشعب الفلسطيني، وكذلك ضد موظفي المنظمات التي تعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وطالب بالوقف الفوري لهذه الأعمال. وينبغي على إسرائيل أيضاً أن تردّ جميع الضرائب والرسوم التي دفعتها الأونروا وأن تعوضها عن الأضرار التي لحقت بممتلكاتها.

٢٤ - وقال إن بذل أقصى الجهود لدعم الأونروا يُعَد أساسياً لتحقيق أهدافها وتجديد ولايتها إلى أن يحين الوقت لعودة اللاجئين إلى ديارهم وإقرار سلام عادل وشامل. والواقع أن حل المشكلة الفلسطينية يكمن في عودة الأراضي المغتصبة إلى مالكيها الشرعيين، الذين يُعتبر حقهم في العودة إلى هذه الأراضي حقاً بلا منازع ولا يمكن التراجع فيه.

٢٥ - **السيدة بهبهاني** (الكويت): قالت إنه يجب على الأونروا أن تواصل عملها إلى أن تسوى مسألة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٧٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨. وأضافت أن وفدها يقدّر البرامج الإصلاحية للوكالة ويأمل في توسيع أنشطتها واستمرارها في الضفة الغربية وغزة ولبنان وسورية والأردن على قدم المساواة، برغم صعوباتها المالية.

٢٦ - وتواصل حكومة وشعب الكويت مساعدتها المالية للاجئين الفلسطينيين، وتموّل العديد من مشاريع البنية الأساسية من خلال مؤسسات دولية. وهي تساهم بمبلغ ١,٥ مليون دولار للأونروا سنوياً.

٢٧ - وقالت إن ممارسات إسرائيل التعسفية ضد المدنيين الفلسطينيين استمرت دون انقطاع منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وأضافت أن حملة الاعتقالات والاغتيالات التي تقوم بها إسرائيل تنتهك الاتفاقيات الدولية والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وتستند إسرائيل في تبريراتها لمثل هذه السياسات إلى ضرورة وقف العنف، غير أن الأحداث أظهرت أن هذه السياسات تزيد فقط من شدته، مع تدهور الظروف المعيشية للفلسطينيين. وفضلاً عن هذا، فإن استمرار إسرائيل في وضع العراقيل أمام العمل الإنساني الذي تقوم به الأونروا، وهو ما يُعَد انتهاكاً لاتفاقية عام ١٩٤٦ بشأن امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، واتفاق كوماي مايكلمور لعام ١٩٦٧ بين إسرائيل والأونروا، أمر يدعو إلى القلق البالغ.

٢٨ - وقالت إن الكويت التي تقف في تضامن كامل مع الشعب الفلسطيني، سوف تواصل دعمها لجهودهم المشروعة من أجل الحصول على جميع حقوقهم بموجب قرارات الأمم المتحدة. ولهذا فإنها تطالب الحكومة الإسرائيلية بالالتزام بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

٢٩ - **السيد جولي** (النرويج): أشار إلى أن الأونرا ظلت قرابة ٦٠ عاماً تزوّد اللاجئين الفلسطينيين بالإغاثة الفورية، والخدمات الأساسية، وإمكانية العيش في كرامة، وأثنى على الأونروا وموظفيها لجهودهم الدائبة التي يقومون بها في ظروف صعبة وغالباً ما تنطوي على خطورة. وأضاف أن عمل الأونروا في كل من البلدان المضيفة يستحق اعترافاً خاصاً.

٣٠ - وقال إن حالة اللاجئين الفلسطينيين في غزة وأولئك المشردين من مخيم نهر البارد في شمال لبنان هي حالة تدعو إلى اليأس بشكل خاص؛ إذ يتعيّن على الأونروا، كما فعلت ذلك من قبل في مرات كثيرة، أن توفّر شبكة الأمان. وقال إن آلاف اللاجئين المشردين من المخيم يواجهون شتاءً قاسياً، ويلزم التصدي لتدمير سُبل المعيشة والمرافق التعليمية والصحية. وقد استجابت النرويج بتقديم مليوني دولار على

شكل مساعدة إنسانية، وحث الجهات المانحة الأخرى على المساهمة استجابة لهذا النداء الطارئ.

٣١ - وأضاف أنه بعد عامين من انسحاب إسرائيل من غزة، تدهورت الحالة الاجتماعية والاقتصادية بدرجة سريعة؛ ولولا المعونة الغذائية الحاشدة من الأونروا وكذلك من برنامج الأغذية العالمي، لأصبحت المؤشرات أكثر سلبية، وفضلاً عن هذا، تتزايد تكلفة تقديم المعونة الغذائية بصورة منتظمة مع تزايد القيود المفروضة على الواردات، وتقع هذه التكاليف على الأونروا وبالتالي على مجتمع المانحين، مما يفرض عبئاً ثقيلاً على الأونروا التي أنشئت لتقديم الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية. وعندما تكون الواردات إلى غزة من السلع الإنسانية فقط، تكون هناك مشاريع قليلة للتنمية الاقتصادية. وتطالب النرويج إسرائيل بتخفيف قيودها على حركة البضائع والسكان وأن تمتنع عن فرض عقاب جماعي عن طريق خفض الوقود وإمدادات الكهرباء لغزة.

٣٢ - وسوف تظل النرويج مؤيداً قوياً للأونروا وسوف تواصل جهودها لإبقاء محنة اللاجئين الفلسطينيين على جدول الأعمال الدولي.

٣٣ - **السيد خير** (الأردن): قال إن قضية اللاجئين قضية محورية في المسألة الفلسطينية ونقطة أساسية في مفاوضات الوضع النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وأضاف أن هذا يثير قلقاً خاصاً لدى الأردن الذي يستضيف قرابة ١,٨ مليون لاجئ فلسطيني، أو ٤٢ في المائة من جميع اللاجئين المسجلين لدى الأونروا، بالإضافة إلى ٦٠٠ ٠٠٠ من المشردين الذين يعيشون في الأردن نتيجة لحرب عام ١٩٦٧.

٣٤ - وأضاف أن حماية حقوق ومصالح جميع أولئك السكان وتزويدهم بالخدمات الصحيةهم والاجتماعية والأمنية الضرورية تكلف الأردن، رغم ظروفه الاقتصادية الصعبة، أكثر من ٤٦٠ مليون دولار سنوياً. كما أن عجز الأونروا عن مواجهة الاحتياجات المتزايدة في المخيمات، بسبب قيودها المالية والنمو السكاني، تترتب عليه أيضاً نفقات إضافية بالنسبة لحكومة الأردن.

٣٥ - وقال إن السلام في الشرق الأوسط يتطلب حلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس ممارستهم لحقهم في العودة غير القابل للتصرف وتعويضهم وفقاً للقوانين والصكوك الدولية، وخاصة قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) ومعاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل. وأضاف أن حالة الأشخاص المشردين ينظمها بشكل خاص قرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧)، الذي يطالب إسرائيل بتسهيل عودتهم.

٣٦ - ونظراً للأعباء الاقتصادية الضخمة التي يتحملها الأردن نتيجة لمشكلة اللاجئين، فإن الأردن يحتفظ بحقه في التعويض عن التكلفة الحقيقية لخمسة عقود كبلد مضيف، فضلاً عن التكاليف التي يتحملها في المستقبل.

٣٧ - وأضاف أن دور الأونروا سيظل محورياً إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي يرضي جميع الأطراف ويتم تنفيذه بالكامل. وإلى أن يحين ذلك، فإن الأردن يطالب المجتمع الدولي بزيادة مساهماته لهذه الوكالة لمساعدتها على سد العجز في الميزانية الذي يتوقع أن يصل إلى ١٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٧. وقد حدث هذا العجز في وقت تزداد فيه الحاجة إلى خدمات الأونروا. ومن الأمور المزعجة أن تؤثر تدابير التقشف داخل الأونروا على الخدمات الصحية والتعليمية ومساعدة الفقراء. وفضلاً عن هذا، من الضروري تلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين على أساس المساواة، بصرف النظر عن مواقعهم الجغرافية أو ظروفهم المعيشية.

٣٨ - وقد لاحظ المفوض العام أن الأردن لا يزال يكفل مستوى معيشة أفضل للاجئين برغم الأزمات المحيطة به. وتواجه الحكومة أيضاً تحديات مستمرة في جهودها لرفع مستوى التعليم بطريقة متوازنة في جميع أنحاء الأردن، حيث

يشكل الشباب أكثر من ثلثي عدد السكان. فاللاجئون يلتحقون بالمدارس العامة التي بدأت أيضاً تستوعب أطفال العراقيين الذين تستضيفهم الحدود الأردنية. ولهذا السبب يطالب وفده المجتمع الدولي بدعم الأونروا حتى تتمكن من تحسين خدماتها التعليمية على نحو أفضل.

٣٩ - ويشارك الأردن قلق اللجنة الاستشارية للوكالة من الجدار العازل، وعمليات الإغلاق، ومنع الحركة، والقيود الأخرى التي تفرضها السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة، مما يعرقل الحركة والوصول إلى سُبل الرزق والبضائع والخدمات الأساسية ويحد من قدرة الأونروا على نقل الموظفين والمساعدة الإنسانية إلى أولئك الذين هم في أشد الحاجة إليها، مما تترتب عليه تكاليف إضافية. وكل هذه التدابير الإسرائيلية تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية ١٩٤٦ بشأن امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها واتفاق كوماي مايكلمور. وقال إن أمن وسلامة موظفي الأونروا ومرافقها هي على نفس القدر من الأهمية بالنسبة لكل شخص، وهناك مسؤولية بموجب القانون الدولي لحمايتهم وتيسير حركتهم لأداء واجباتهم.

٤٠ - ويرحّب الأردن بإصلاحات الأونروا التي تهدف إلى تعزيز قدرتها وبناء الثقة بين الأونروا والمانحين. ويؤيد الأردن طلبات الأونروا للحصول على وظائف إضافية وزيادة مواردها. فأي انخفاض في موارد الأونروا أو قدرتها على إنجاز عملها من شأنه أن يفرض ضغطاً إضافياً على موارد الأردن ويشكل تحديات أمنية حقيقية لهذا البلد. ويكرر وفده تقديره للدور الذي تقوم به المفوض العام وموظفوها ويتعهد بمواصلة تعاونه.

٤١ - السيدة نايت (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومتها التي تشارك المجتمع الدولي قلقه بسبب المصاعب التي تواجه الشعب الفلسطيني قدمت ٥٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٧ عن طريق وكالة الأمم المتحدة للتنمية الدولية دعماً للاحتياجات الإنسانية الأساسية والتعليم والديمقراطية وبرامج المجتمع المدني من أجل الفلسطينيين. وعن طريق المساهمة المالية الكبيرة للأونروا - والتي اقتربت من ١٥٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ لكل من الأنشطة الأساسية وأنشطة الطوارئ في الضفة الغربية وغزة ولبنان - أثبتت حكومتها دعمها للإغاثة الإنسانية التي تقدّم للاجئين الفلسطينيين.

٤٢ - ولا تزال الولايات المتحدة من أكبر المساهمين في الأونروا، لأنها تعتبر عملها عامل استقرار في المنطقة. وهي تطالب البلدان الأخرى، خاصة تلك الموجودة في المنطقة، بزيادة مساهماتها في الميزانية الأساسية للأونروا. وتُعَد الأونروا ثاني أكبر صاحب عمل في الضفة الغربية وغزة والمصدر الرئيسي لتوفير الخدمات التعليمية وخدمات الصحة الأوّلية وغير ذلك من المساعدات الإنسانية لـ ٧٠ في المائة من السكان في غزة و ٣٠ في المائة في الضفة الغربية، ودورها في هذه المجالات حيوي بشكل خاص. وتُعَد الولايات المتحدة بالمثل شريكاً لا غنى عنه في لبنان حيث تعمل يداً بيد مع الحكومة لتلبية احتياجات عشرات الألوف من اللاجئين المشردين من مخيم نهر البارد إلى أن يتم إعماره.

٤٣ - وقالت إن بلدها يتابع عن كثب جهود الأونروا لتحسين التخطيط الاستراتيجي وتعزيز الرقابة المالية والإدارة. وهو يؤيد بقوة برنامج الإصلاح الشامل للأونروا. وهذا يتطلب موظفين دوليين إضافيين في الوظائف الرئيسية، وتؤيد الولايات المتحدة هذه المبادرة. ويتوقف النجاح في تحقيق أهداف الإصلاح الإداري للأونروا على وجود موارد كافية بما في ذلك مجموعة من القادة والمدراء النشطاء.

٤٤ - **السيد خالد محمد عثمان على** (السودان): قال إن معاناة اللاجئين الفلسطينيين تزداد يوماً بعد يوم بسبب ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي. فالقيود المفروضة

على حركة السكان في غزة، وسياسة الإغلاق، وتوغل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وإعلان غزة ''كياناً معادياً'' كل هذا يزيد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

٤٥ - ولن تنتهي معاناة الفلسطينيين إلاّ بالتوصل إلى حل عادل للمشكلة الفلسطينية يقضي بعودة اللاجئين وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وأضاف أن حق العودة هو حق غير قابل للتصرف للشعب الفلسطيني في إطار تقرير مصيرهم وقيام دولتهم، على أن يكون القدس الشريف عاصمة لها.

٤٦ - ويطالب وفده المجتمع الدولي والدول المانحة بتقديم الدعم المستمر للأونروا والاستجابة لندائها العاجل فيما يتعلق بالضفة الغربية وغزة واللاجئين من مخيم نهر البارد في لبنان. ويثني وفده على تلك الدول التي أعلنت عن زيادة مساهمتها في ميزانية الأونروا، وساندت طلب الأونروا للحصول على ٢٠ وظيفة إضافية، ويرحّب بالإصلاحات التي تجريها الأونروا. ويبدي وفده الأسف لعمليات الاعتقال والتحرّش التي تعرَّض لها موظفو الأونروا، والأضرار التي لحقت بممتلكاتها من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلي، والرسوم المفروضة على تحركاتها. ويقدّر وفده بدرجة كبيرة الجهود الضخمة التي تبذلها الدول المضيفة، وخاصة سورية والأردن ولبنان.

٤٧ - **الأسقف مغليوري** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن أساس الصعوبات والخلافات التي تباعد بين الإسرائيليين والفلسطينيين يكمن في مشكلة الظلم. غير أن هناك افتقاراً إلى الإرادة السياسية لحل النزاع، وأن رفض التفاوض والتوصل إلى توافق بصورة معقولة يعملان على استمرار هذا الظلم. وسواء كان هذا الأسلوب في التفكير متعمداً أو غير متعمد فإن هذا لا يغير من الواقع على الأرض، وهو وجود سكان أبرياء وأسر بكاملها على جميع الجهات يعانون بصورة رهيبة.

٤٨ - ولا يمكن تجاهل خطورة النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على عدم الاستقرار المستمر في الشرق الأوسط، وتأثيره على المجتمع الدولي بأكمله. والكرسي الرسولي مقتنع بأن الحل القائم على أساس دولتين يُعَد أفضل فرصة لحل هذه الأزمة. وتقع المسؤولية عن تحقيق ذلك على الأطراف المعنية مباشرة وعلى البلدان المجاورة، التي توجد لها مصلحة مباشرة في هذه المسألة. وباستطاعة المجتمع الدولي والرباعية أن يفعلوا الكثير لتحقيق ذلك. ويجب أن ينتهي التظاهر بتحقيق السلام وأن تبدأ المفاوضات الكاملة. وهناك أمل في أن يؤدي المؤتمر الدولي المقرر عقده في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر إلى دفع عملية السلام نحو التوصل إلى اتفاق واقعي تصمم الأطراف على تنفيذه.

٤٩ - ومن الطبيعي أن القول أسهل من الفعل. فقد أفرزت العقود الطويلة من الظلم والعنف الكثير من الاتهامات المضادة والغضب فيما بين شعوب المنطقة مما يعمل على استدامة دائرة الانتقام العنيف. وقال إن العزلة المتبادلة لا تساعد على بناء الثقة الضرورية لأي عملية سلمية وللتعايش السلمي. ويتوجه وفده بنداء ليس فقط إلى السلطات وإنما إلى الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني بكاملهما وجيرانهما وإلى الجماعات داخل مجتمعاتها المحلية لكي يلتقي كل منهم بالآخر لتحقيق العفو والمصالحة. وبهذه الطرقة وحدها يمكن التوفيق بين المطالب المتناقضة التي منعت المحادثات من تحقيق ثمارها.

٥٠ - وأضاف أن إجراء حوار صبور، والمثابرة على بناء الثقة، والتغلّب على الأحقاد الدينية والثقافية، وإبداء الرغبة من جانب المجتمعات كلها في السلام، كل هذا عمل على تحقيق التواؤم في بلدان كثيرة أخرى سبق أن دمرتها الكراهية والعنف. ومن المؤكد أن باستطاعة العقائد الدينية المختلفة في

الأرض المقدسة أن تقدّم إسهاماً كبيراً في حل النزاع هناك. ويجب أن يشمل الحل الدائم وضع مدينة القدس المقدسة. وعلى ضوء التحديات بالنسبة لحرية الحركة والتي يمثلها جدار الأمن، فإن الكرسي الرسولي يؤكد من جديد دعمه لإيجاد ضمانات دولية لحرية الأديان وحرية الوجدان للسكان وإتاحة إمكانية الوصول دون قيود إلى الأماكن المقدسة للمؤمنين من جميع الديانات والقوميات.

٥١ - **السيدة كوننغ أبو زيد** (المفوّض العام، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم في الشرق الأدنى): أعربت عن تقديرها للدعم القوي الذي قُدّم للأونروا وللاعتراف بعمل موظفيها، غالباً تحت ظروف صعبة، وقالت إنها ممتنة بشكل خاص لتلك البلدان التي أعلنت عن زيادات في التمويل وأنها تستمد التشجيع من الاعتراف بوجود ثغرة في الميزانية يتعيّن سدها. وأضافت أن الأونروا ملتزمة من خلال إصلاحاتها التنظيمية بأن تصبح منظمة فعّالة طول الوقت لخدمة اللاجئين الفلسطينيين. وأعربت عن الأمل في أن توافق اللجنة الخامسة على العدد الصغير من الموظفين الإضافيين المطلوبين في فترة السنتين القادمة.

٥٢ - وقالت إنه أُعرب عن قلق عام من تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويلزم القيام بعمل من أجل التصدي لمجموعة العوامل السياسية والأمنية التي تكمن وراء الحالة غير المستقرة. وأضافت أن وضع الأونرا كشبكة أمان مؤقتة ليس سبباً للشعور بالرضا الذاتي. فالأحوال في غزة سيئة بوجه خاص. وبرغم الخطوات السريعة في العملية السلمية للشرق الأوسط واحتمال التصدي لقضايا الوضع النهائي من جانب الأطراف المعنية مباشرة، يجب أن يكون واضحاً أن ولاية الأونروا، المقرر أن تنتهي في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بحاجة إلى أن تستمر بشكلها الراهن لمدى سنوات قادمة.

٥٣ - ويجب مضاعفة الجهود لوضع نهاية لمشكلة اللاجئين التي استمرت أمداً طويلاً والتي يعرفها العالم الحديث. وقالت إن اللاجئين تحلّوا بالصبر وعملوا على تحسين ظروف معيشتهم وظروف أبنائهم، بفضل المساعدة الحاسمة التي يقدمها المجتمع الدولي والحكومات المانحة. وأضافت أن النقاش السنوي في اللجنة ليس إجراءً شكلياً؛ فهو إعادة تأكيد لضرورة مهمة الأونروا وأهمية استمرار الدعم المقدَّم لـ ٤,٥ مليون من المستفيدين.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.